الدول العربيّة
وتحدّيات التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ

الأب صلاح أبو جوده اليسوعيّ*

مقدّمة

عادت المناورات البحريّة التركيّة الإسرائيليّة الأمريكيّة المشتركة، التي أُعلن عن إجرائها في كانون الثاني ٢٠٠١[١]، لتثير، مرّة أخرى، التساؤلات حول أهداف التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ الذي يتمّ ببركة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتأثيره في الدول العربيّة. واللافت في الأمر هو أنّ هذه المناورات، وهي الثالثة من نوعها، تأتي في وقت يكثر الكلام فيه على تحسّن العلاقات بين تركيا وكلّ من سورية والعراق. فالعلاقات السوريّة التركيّة شهدت تطوّرات إيجابيّة منذ توقيع اتّفاق أضنه عام ١٩٩٨، وزيارة وزير الداخليّة السوريّ ونائب الرئيس عبد الحليم خدّام تركيا في أواخر العام المنصرم[٢]. كما أنّ التعاون الاقتصاديّ بين بغداد وأنقرة يشهد تناميًا ملحوظًا يصحبه هدوء أمنيّ، على أقلّه في المناطق التي يسيطر عليها مسعود باوازاني، الذي يبدو متفاهمًا مع

(*) باحث. عضو في أسرة دار المشرق.
أُنجزت كتابة هذا المقال في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠١.

(١) راجع: جريدة النهار (٥ كانون الثاني ٢٠٠١).

(٢) في شأن إيجابيّات هاتين الزيارتين، أنظر تحليل سمير صالحة في: النهار (١٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠)، وتحليل جهاد الزين في: النهار (٧ كانون الأوّل ٢٠٠٠).

الحكومة التركيّة[٣].

في الواقع، يأتي التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ نتيجة عوامل عالميّة وإقليميّة ومحلّيّة متداخلة، لا بدّ لنا من أن نتفحّصها بدقّة، على قدر الإمكان، لكي نتمكّن من أن نتبيّن أبعاده وتأثيره في مستقبل العلاقات التركيّة العربيّة.

لمحة إلى مراحل التعاون وردود الفعل الفوريّة عليها

لقد بدأ التعاون الراهن في نيسان ١٩٩٦، عندما أعلنت تركيا وإسرائيل أنّهما أبرمتا اتّفاقيّة عسكريّة تنصّ على إمكانيّة استخدام كلّ بلد منهم أجواء البلد الثاني بغية إجراء تدريبات الطيران الحربيّ[٤]. على أنّ هذه الاتّفاقيّة، وإن كانت قد أُعلنت رسميًّا في نيسان، فقد عُقدت عمليًّا في ٢٣ آذار ١٩٩٦[٥]، في أثر انتهاء أعمال قمّة شرم الشيخ[٦]، التي تناولت موضوع «مكافحة الإرهاب»، وشاركت في أعمالها الولايات المتّحدة وبلدان عربيّة وأوروبيّة متعدّدة، إضافة إلى تركيا وإسرائيل، في ظلّ مقاطعة سورية ولبنان[٧].

لقد سارعت مصر وسورية وليبيا إلى الإعراب عن قلقها وشكوكها

---

(٣) راجع: جهاد الزين في: النهار (٧ كانون الأوّل ٢٠٠٠).

(٤) راجع: النهار (٩ نيسان ١٩٩٦).

(٥) راجع:

Akram T. Hawas, «The new alliance: Turkey and Israel: Is it a course towards new division of the Middle East?», in: The fourth Nordic conference on Middle Eastern Studies: *The Middle East in globalizing World*, Oslo, 13-16 August 1998 (Article pris de l'internet: http: // www.hf.uib.no/smi/pao/hawas.html). Par la suite: Hawas, *The new alliance*.

(٦) عقدت القمّة في ١٣ آذار ١٩٩٦، وأتى انعقادها نتيجة جهود بذلتها الولايات المتّحدة.

(٧) راجع: النهار (١١ آذار ١٩٩٦). وقد رفض البلدان أيضًا الاشتراك في أعمال لجنة المتابعة، راجع: النهار (٢٥ آذار ١٩٩٦).

بسبب تلك الاتّفاقيّة، في حين لزمت البلدان العربيّة الأخرى الصمت حيالها[٨]. ولا بدّ من إدراج اسم إيران هنا، التي أبدت، هي أيضًا، مخاوفها[٩]. ومن اللافت أنّ سائر بلدان الغرب الأوروبّيّ وحتّى روسيا، لم يعلّقوا، لا سلبًا ولا إيجابًا، على تلك الاتّفاقيّة، في حين أنّ الولايات المتّحدة أعربت، في وقت لاحق، عن ظنّها بأنّ هذا التعاون، بين بلد إسلاميّ وبلد غير إسلاميّ، من شأنه أن يكون عنصر استقرار في الشرق الأوسط[١٠].

تجاه ردود فعل الدول العربيّة المشكّكة في غاية اتّفاقيّة نيسان ١٩٩٦، سارعت تركيا إلى التشديد على أنّ ذلك لا يهدف إلى تأسيس «كتلة» عسكريّة إقليميّة، وأنّه غير موجّه ضدّ أيّ بلد كان. ولكن، في الوقت نفسه، تتجاوز تلك الاتّفاقيّة إطار قمّة شرم الشيخ، لأنّها بدت مرحلة أولى في إستراتيجيّة شاملة هدفها إقامة حلف عمليّ في وجه سورية والعراق وإيران واليونان[١١].

على أنّ اتّفاقًا ثانيًا أُبرم بين البلدَين في شهر آب من العام نفسه[١٢]،

---

(٨) راجع: النهار (٩ نيسان ١٩٩٦).

(٩) المرجع السابق. وفي كانون الثاني ١٩٩٧، كرّر وزير الخارجيّة الإيرانيّ، في أثناء لقائه بولنت أجاويد، رئيس الوزراء التركيّ، قلق بلاده من التعاون العسكريّ بين تركيا وإسرائيل. غير أنّ رئيس الوزراء التركيّ شدّد، بعد انقضاء بضعة أيّام على اللقاء، على أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة لا تزال تأوي عناصر من حزب العمّال الكردستانيّ، على الرغم من تحذيرات بلاده المتكرّرة.

(١٠) راجع: جريدة الحياة (٩ نيسان ١٩٩٦). على أنّ بعضهم رأى أنّ هذا الاتّفاق وفّر لإسرائيل إمكانيّة بلوغ الحدود الإيرانيّة. راجع مقال محمّد عوده، في: الحياة (٢١ آب ١٩٩٦).

(١١) رأى محمّد نور الدين أنّ الاتّفاق التركيّ الإسرائيليّ بمثابة جبهة مواجهة مع سورية واليونان وإيران، راجع: الحياة (٢٥ نيسان ١٩٩٦). وقد سبق أن تكلّم مسؤولون أتراك عن اتّفاقات عسكريّة عُقدت بين سورية واليونان، الأمر الذي نفته دمشق، راجع: النهار (٩ نيسان ١٩٩٦).

(١٢) راجع: النهار (٢٩ آب ١٩٩٦). راجع تصريحات تشيلر في: النهار (١٦ آب ١٩٩٦).

وقضى بتبادل المعلومات التقنيّة والخبراء، ومهّد الطريق لعقد صفقة، بلغت تكاليفها ٦٥٠ مليون دولار، تقوم إسرائيل بموجبها بتحديث طائرات الفانتوم التركيّة. وفي شهر كانون الثاني ١٩٩٧، أعلنت تركيا عن عزمها على تخصيص مبلغ ١٥٠ بليون دولارٍ، تُصرف على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة، من أجل تحديث الجيش التركيّ. وفي الواقع، تقرّر أن يُصرف جزء كبير من هذا المبلغ في إطار تعاون تركيا وإسرائيل في حقل الصناعة العسكريّة.

وبغية تطوير العلاقات الثنائيّة، أجرى البلدان، في ٧ كانون الثاني ١٩٩٨، مناورات بحريّة مشتركة شاركت فيها قطع من البحريّة الأمريكيّة، كما شارك الأردنّ بصفة مراقب. وتوالت خطوات توطيد التعاون بين أنقره وتل أبيب بمباركة أمريكيّة، فأعلنت إسرائيل في أيلول ١٩٩٨، أنّها تخطّط لجولة مناورات بحريّة ثانية مع تركيا والبحريّة الأمريكيّة، وأنّها تنوي دعوة مصر والأردنّ إلى المشاركة فيها[١٣].

وتجاه حالة التوتّر الشديد التي سادت أجواء المنطقة، ولا سيّما في سورية والعراق، البلدان المجاوران لتركيا، حاول مسعود يلماظ أن يقلّل من أهمّيّة التعاون العسكريّ مع إسرائيل، فأعلن أنّ اتّفاقيّة أمنيّة رسميّة بين البلدين لن تكون ممكنة قبل أن تقوم علاقات طبيعيّة بين البلدان العربيّة وإسرائيل. غير أنّ هذه التصريحات لم تلغِ حالة الشكّ من أن يكون هدف التعاون غير المعلن تضييق الخناق على سورية والعراق وإيران، ولربّما اليونان أيضًا. إلّا أنّ هذا الانفتاح العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ يترافق وجملة تحدّيات سنسعى لعرضها تباعًا، ونبدأ بتناول موقع موضوعنا في إطار ما يُسمّى حاليًّا بـ«العولمة» (Globalisation - Mondialisation).

---

(١٣) راجع: النهار (١٠ أيلول ١٩٩٨). جاء الإعلان الإسرائيليّ عن إقامة المناورات في وقت كان رئيس الوزراء التركيّ مسعود يلماظ يلتقي به الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات في رام الله. وفي حين سارعت مصر، وبلدان عربيّة أخرى، إلى إدانة المناورات، حاولت الولايات المتّحدة تشجيع بلدان عربيّة إلى الانضمام إلى هذا التعاون العسكريّ الذي ترى فيه إطارًا أمنيًّا حيويًّا.

١ . التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ في ظلّ «العولمة»

لا ريب أنّ زماننا الحاضر يشهد ظاهرة «العولمة»، والمقصود بهذه اللفظة تحوّل العالم تدريجيًّا إلى عالم السياسات الاقتصاديّة الواحد. «بالتالي لن يعود أيّ خيار في هذا المجال، ومن نتائجه «تفكير أحاديّ» وحلول أحاديّة، نتائج ذات طابع ليبراليّ، تتطلّب المزيد من انفتاح الحدود»[١٤]. على أنّ العولمة، أي الحرّيّة الاقتصاديّة، تبدو مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظام العالم الجديد الذي يكثر الكلام عنه، ولا سيّما عقب انتهاء حرب الخليج. وفي وقت لا تزال فيه تفاصيل هذا النظام غامضة[١٥]، يمكن الكلام على خطوط عريضة ترسم معالمه، تُلخّص باثنين: النظام الرأسماليّ الليبراليّ الحرّ، وحرّيّة التبادل الاقتصاديّ. وفي وقت تبرز فيه هذه التوجّهات بمثابة خطوط حمر يجب ألّا تُمسّ، يمكن كلّ بلد أن يبحث عن الطريقة الفضلى التي تمكّنه من الحفاظ على مصالحه في إطار احترامه تلك الخطوط. وقد بدأت طلائع هذه النزعة تبرز، في الواقع، بعد انتهاء الحرب الباردة التي أدّت إلى تقليص مساعدات الدول العظمى لدولها الحليفة.

وتجدر الإشارة إلى الطابع الجديد الذي تتّخذه الأزمات الإقليميّة، وحتّى الداخليّة في غالبيّة البلدان، في إطار العولمة، وهو طابع «تدويل» تلك الأزمات بقدر ما تتّصل بالخطوط الحمر المذكورة آنفًا. فقد كان هنالك، في الماضي، بالتأكيد، حروب وثورات وأزمات، ولكنّها بقيت محصورة في مكانها جغرافيًّا وسياسيًّا، إلّا في بعض الحالات النادرة،

---

(١٤) جان إيف كالفيز، «العولمة في وجوهها الاجتماعيّة والسياسيّة، ووجوهها الثقافيّة»، في: المشرق (كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٠)، ص ٩-٣٧، هنا: ص ١٠.

(١٥) يدعو بعضهم إلى تفاهم بين الدول القويّة يؤدّي إلى بناء نظام ماليّ عالميّ أكثر اتّزانًا واستقرارًا وعدالةً، من شأنه أن يفسح في المجال إلى مزيد من النموّ وخلق فرص عمل. راجع:

François Morin, «Les nouveaux espaces de l'économie mondiale», in: *Etudes* (Mai 1996), p. 591-600.

مثل حرب ڤيتنام. أمّا الآن، فتبدو بنية العالم كلّه مكوّنة من نسيج واحد. وكلّ أزمة، ذات طابع اقتصاديّ أو سياسيّ أو دينيّ أو عسكريّ، يمكن أن تتجاوز سريعًا حدودها الطبيعيّة وظروف نشأتها، لتتّخذ بعدًا دوليًّا، إذا ما هدّدت النظام العالميّ الجديد، وما حرب الخليج، أو الكويت، إلّا برهان على ذلك. ولا بدّ من اعتبار مجمل هذه المعطيات المتداخلة في موضوعنا.

١ . ١ . تركيا وإسرائيل في أعقاب الحرب الباردة

لقد اكتسبت تركيا، في أثناء الحرب الباردة، موقعًا متقدّمًا في استراتيجيّة الولايات المتّحدة والحلف الأطلسيّ، لأنّها اعتُبرت في خطّ المواجهة الأوّل مع الاتّحاد السوڤياتيّ. أمّا إسرائيل، فبرز دورها كضامنة المصالح الاقتصاديّة الغربيّة، ولا سيّما مصالح الولايات المتّحدة، في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. غير أنّ انتهاء الحرب الباردة جعل أن تفقد تركيا الكثير من الدعم العسكريّ والاقتصاديّ الأمريكيّ، الأمر الذي انعكس سلبًا على اقتصادها وحالة جيشها، الذي أصبح في حاجة ماسّة إلى التحديث. وبالنسبة إلى إسرائيل، فحرب الكويت أفقدتها الكثير من منزلتها العسكريّة في الشرق كقوّة حامية للمصالح الغربيّة، ذلك بأنّ الولايات المتّحدة اضّطلعت – ولا تزال – بالمهمّة بنفسها[١٦]. ولا ريب أنّ إسرائيل بدأت تشعر، بالتالي، بضعف اقتصادها والتراجع الملحوظ للمساعدات الأمريكيّة، التي تحاول جاهدة أن تساوم لتبقي عليها.

غير أنّ الولايات المتّحدة، التي تبدو مؤتمنة على النظام العالميّ الجديد، قد فسحت في المجال لحلفائها لكي يبحثوا عن وسائل تحفظ لهم مصالحهم بقدر الإمكان[١٧]. وفي نظام مثل هذا النظام العالميّ

---

(١٦) راجع: Hawas, *The new alliance*

(١٧) من المفيد أن نذكر هنا كيف عرّف بعضهم بالسيطرة على نظام العالم الجديد. فبعد انهزام «إمبراطوريّة الشرّ»، تتمتّع الولايات المتّحدة بهيمنة استراتيجيّة وأيديولوجيّة. وأوّل هدف من أهداف سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة يجب أن يكون الحفاظ=

الرأسماليّ، حيث لا مكان لقِيَم الأخلاق والعدالة، يبقى التهديد العسكريّ الضامن الوحيد والعمليّ، لا لبقاء النظام نفسه فحسب، بل لأيّ عمليّة ناجحة في إطاره[١٨].

وفي الواقع، في وقت تغيب فيه الأسس الواضحة والمتينة للنظام العالميّ الجديد، تبدو القوّة العسكريّة ضروريّة لدعم التوسّع الاقتصاديّ. لأنّه، من دونها، يبقى التعاون الاقتصاديّ معرّضًا لقوى معادية، مثل الإرهاب، أو إنشاء تكتّلات معارضة[١٩]. وإذا قرأنا التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ في ضوء هذه المعطيات، وجدناه أمرًا بديهيًّا. ذلك بأنّ علاقات كِلا البلدين بجيرانهما تفتقر إلى الثقة والسلام، في حين أنّ علاقاتهما الثنائيّة الطيّبة ترتقي إلى زمن غير قريب.

=على تلك السيطرة عن طريق تعزيز الأمن الأمريكيّ، ودعم أصدقائها، وتنمية مصالحها، والدفاع عن مبادئها في مختلف أنحاء العالم. أمّا في الشرق الأوسط، فقد حافظت الولايات المتّحدة على انتشار الآلاف من جنودها إضافة إلى وجود قوّة بحريّة لا يستهان بها في منطقة الخليج الفارسيّ، لردع أيّ اعتداء ممكن أن يقوم به صدّام حسين أو النظام الإسلاميّ الأصوليّ في إيران، فضلًا عن دورها كوسيط في النزاع بين إسرائيل وسورية في لبنان. راجع:
William Kristol and Robert Kagan, «Toward a Neo-Reganite Foreign Policy», in: *Foreign Affairs*, 4 (Jully/August 1996), pp. 21-22; cf. Hawas, *The new alliance.*

(١٨) يعتبر أحدهم أنّ سياسة عدم التدخّل قد تؤول إلى عالم، لا أقلّ استقرارًا فقط، بل أكثر عسكريّة... لأنّ الفراغ الذي ينجم عن سياسة عدم تدخّل الولايات المتّحدة، سيجعل الدول الأخرى أن تسعى لكي تملأه. راجع في هذا الشأن:
Edward Lutwak, «A Post-Heroic Military Policy», in: *Foreign Affairs*, 4 (July/August 1996), p. 44; cf. Hawas, *The new alliance.*

(١٩) على سبيل المثال، يرى بعضهم أنّ دعم الولايات المتّحدة لتوسيع حلف شمال الأطلسي يهدف إلى دعم القوى التي تعمل في سبيل تعزيز الديموقراطيّة في أوروبّا الوسطى والشرقيّة، والإصلاح الاقتصاديّ فيها. راجع:
Jeremy Rosner, «NATO Enlargement's American Hurdle, The Perils of Misjudging Our Political Wille», in: *Foreign Affairs*, 4 (July/August 1996), p. 9; cf. Hawas, *The new allaince.*

أضف إلى ذلك أنّ الخبرات التاريخيّة القاسية التي مرّت بها شعوب الدول العربيّة في ظلّ الحكم العثمانيّ[٢٠]، ومنذ تأسيس دولة إسرائيل، لا تزال حيّة في ذاكرة تلك الشعوب. وبالتالي، يبدو أنّ تأقلم الأتراك والإسرائيليّين في المحيط العربيّ ليس بالأمر اليسير. فلا عجب، إذًا، أن يكون أحد أهداف التعاون العسكريّ بين البلدين تأمين توسّعهما الاقتصاديّ[٢١].

١ . ٢. تركيا والسوق الأوروبّيّة المشتركة

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى الصعوبات الكبيرة التي تعترض انضمام تركيا إلى السوق الأوروبّيّة المشتركة، الأمر الذي يدفعها بتزايد إلى البحث عن توسيع تجارتها في أسواق الشرق الأوسط. وفي الواقع، منذ قيام تركيا كجمهوريّة حديثة عام ١٩٢٣، قطعت حكوماتها أشواطًا مهمّة في حقل الحداثة بطابعها الغربيّ، ولا سيّما الأوروبّيّ. وحاولت تلك الحكومات، طوال السنوات، أن تقوّي علاقاتها بأوروبّا.

وفي العام ١٩٨٧ تقدّمت الحكومة التركيّة بطلب العضويّة في السوق الأوروبّيّة المشتركة من دون أن تحصل على ردّ إيجابيّ. وفي العام ١٩٩٧، عقدت دول الاتّحاد الأوروبّيّ (European Union) اجتماع قمّة في لوكسمبورغ، بحثت فيه في أمر الدول التي طلبت الانضمام إليها، فتمّ إدراج أسماء خمس دول، بينها قبرص، على لائحة الاتّحاد فورًا، وصار إلى تأجيل المناقشات في شأن خمس دول أخرى. غير أنّ تركيا كانت خارج اللائحتين. ويأتي موقف الدول الأوروبّيّة هذا مترافقًا مع حظر

---

(٢٠) نذكر هنا، على سبيل المثال، محاولة «تتريك» العرب، وقمع الحركات القوميّة والوطنيّة إبّان القرن التاسع عشر، وقبل انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة عقب انتهاء الحرب العالميّة الأولى.

(٢١) إتّخذ هذا التعاون بعدًا جديدًا مع شيمون بيريز الذي قدّم رؤية اقتصاديّة لسوق الشرق الأوسط، الأمر الذي تمّ رفضه من قبل بعض الدول العربيّة وإيران، في حين أعربت دول عربيّة أخرى عن شكوكها، وحتّى مصر أعربت عن تحفّظاتها. راجع:
Hawas, *The new alliance*

بعض الدول الأوروبيّة بيع الأسلحة إلى تركيا، مثل بلجيكا والنروج، وارتفاع احتجاجات منظّمات حقوق الإنسان تجاه ممارسات السلطة التركيّة بحقّ الأكراد والإسلاميّين.

لذا، لم يبق أمام تركيا المحبطة إلّا طريق الانفتاح على التعاون مع إسرائيل بغية التمكّن من المحافظة على أمنها وتعزيز اقتصادها. وتندرج في هذا السياق عروض تركيا الأخيرة لإقامة قواعد تدخّل سريع للحلف الأطلسيّ في أراضيها، من شأنها أن تحمي مشروع خطّ أنابيب النفط الذي يهدف إلى إيصال بترول بحر القزوين وغازه عبر تركيا إلى أوروبّا[٢٢]. غير أنّ هذه العروض اصطدمت برغبة الاتّحاد الأوروبّيّ في إنشاء قوّة تدخّل سريع تعمل بتعاون وثيق مع دول الحلف الأطلسيّ، الأمر الذي رفضته تركيا[٢٣].

١. ٣. أهمّيّة التعاون بالنسبة إلى إسرائيل

أمّا في ما يختصّ بإسرائيل، فالتعاون العسكريّ مع تركيا لا يلبّي حاجة اقتصاديّة لديها وحسب، بل يكتسب بعدًا استراتيجيًّا أيضًا. فقد سبق أن ذكرنا أنّ انتهاء الحرب الباردة وآثار حرب الكويت انعكست سلبًا على موقع إسرائيل كقوّة ضاربة في الشرق الأوسط. ونظرًا إلى كونها بلدًا ذات مساحة جغرافيّة صغيرة بالقياس إلى دول المنطقة، وجدت نفسها في

---

(٢٢) تقدّم بالعروض مؤخّرًا قائد الأركان التركيّ، الفريق حسين كفرك أوغلو. ودوافع هذه العروض، تبعًا لقائد الأركان المذكور، أنّ «تركيا محاطة بالأخطار وهي الأقرب جغرافيًّا إلى المناطق الساخنة في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط». إلّا أنّ فرنسا وألمانيا عارضتا الطلب التركيّ، كما برزت معارضة تركيّة داخليّة في بعض الأوساط الإسلاميّة والدبلوماسيّة «التي أكّدت أنّ وجود مثل هذه القواعد في تركيا من شأنه أن يزعج بعض دول الجوار ويضرّ بعلاقاتها مع أنقره». أمّا القيادة العسكريّة فترى أنّ تلك القواعد ستقوّي «موقف تركيا داخل الناتو وداخل المنطقة، كما سيوفّر حماية لمشروع أنابيب نفط «باكو - جيهان» الذي يهدف إلى إيصال بترول وغاز بحر قزوين عبر تركيا إلى أوروبّا»، الحياة، (١٥ أيلول ٢٠٠٠).

(٢٣) راجع: النهار (١٦ كانون الأوّل ٢٠٠٠).

أمسّ الحاجة إلى خلق أوضاع جديدة تسمح لها بالحفاظ على تفوّقها العسكريّ على المدى البعيد[٢٤].

لا ريب أنّ الشرق الأوسط قد دخل مرحلة جديدة من مراحل نوعيّة الأسلحة المستخدمة في بلدانه. فتقنيّة الصواريخ البالستيّة انتشرت في المنطقة، وكذلك أسلحة الدمار الشامل. فالعراق كان في صدد تطوير ترسانة هائلة من تلك الأسلحة، التي يبدو أنّ إيران آخذة في امتلاكها. وثمّة معلومات تفيد أنّ ليبيا قد حصلت على تقنيّات كافية لإنتاجها، كما أنّ سورية أجرت مؤخّرًا تجربة ناجحة على صاروخ «سكود - د»، الذي يمكن تزويده برؤوس غير تقليديّة، ريستطيع أن يبلغ أيّ هدف داخل إسرائيل[٢٥].

لذا، يكتسب التعاون مع تركيا أهمّيّة استراتيجيّة بالغة بالنسبة إلى إسرائيل. فلربّما استطاعت هذه الدولة، بفضل التعاون المذكور، أن تستخدم المجال الجوّيّ التركيّ، في حال نشوب حرب مع سورية، لأعمال المراقبة والاستطلاع والإنقاذ. كما سيصبح بوسعها أن تخترق المجالات الجوّيّة العراقيّة والإيرانيّة، في حال الضرورة القصوى، من دون حاجة لعبور طيرانها في أجواء أيّ بلد آخر.

---

(٢٤) لا بدّ أن نذكر في هذا المضمار انتشار الصواريخ البالستيّة (Ballistic missiles) في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدّد أمن إسرائيل مباشرة. راجع على سبيل المثال الجدال الذي ثار في شأن صواريخ سكود السوريّة، في: النهار (٢٠ آب ١٩٩٨). وإذا أضفنا إلى ذلك محاولات بعض بلدان المنطقة، مثل العراق وإيران، لإنتاج أسلحة نوويّة، يمكن أن نتفهّم مخاوف إسرائيل على المدى البعيد، وتمسّكها بأسلحتها النوويّة التي طالما رفضت الإقرار بامتلاكها. فهي رفضت التوقيع على المعاهدة الدوليّة في شأن الحدّ من انتشار تلك الأسلحة. وعلى الرغم من نداءات البلدان العربيّة، ولا سيّما مصر، إلى الولايات المتّحدة لكي تضغط على إسرائيل لتفتح ترسانتها للتفتيش الدوليّ، فهي لا تزال ترفض أيّ بحث في هذا الصدد.

(٢٥) راجع: النهار (٢٦ أيلول ٢٠٠٠).

٢. التحدّيات المحلّيّة والإقليميّة

في ما يختصّ بتركيا، هنالك «الصحوة» الإسلاميّة التي أبرزها فوز حزب «رفاه» الذي حصل على ١٥٨ مقعدًا في البرلمان التركيّ، من أصل ٥٥٠ مقعدًا، في انتخابات كانون الأوّل ١٩٩٥[٢٦]، الأمر الذي عُدّ تهديدًا لعلمانيّة الدولة كما أسّسها أتاترك، مع الإشارة إلى أنّ الأحزاب الإسلاميّة التركيّة ترفض التعاون مع إسرائيل[٢٧]. إضافة إلى الأزمة الكرديّة التي تسبّب نزفًا اقتصاديًّا هائلًا للبلاد إذ بلغت تكاليفها سنويًّا حوالى ٨ بليارات دولار[٢٨].

أمّا التحدّيات الإقليميّة الأخرى، فتأتي في طليعتها الأزمات مع سورية في شأن لواء الإسكندرونة، والمياه، والتعاون العسكريّ مع اليونان[٢٩]، والقضيّة القبرصيّة.

أمّا في الجانب الإسرائيليّ، فالتحدّيات الداخليّة والإقليميّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا، على ما يبدو، بالمفاوضات مع الفلسطينيّين، والسلام مع الدول العربيّة سنحاول أن نفصّل أبرز هذه النقاط.

---

(٢٦) تمكّن هذا الحزب من تأليف حكومة ائتلاف مع حزب الطريق الصحيح الذي ترأسه تانسو تشلر، في ٨ تمّوز ١٩٩٦. راجع:
Semih Vaner, «Islam, changement social et démocratie en Turquie», in: *Etudes* (Avril, 1997), p. 447 (Par la suite: Vaner, *Islam, changement social*).

(٢٧) يمكن أن تُفسّر محاولة الاعتداء على ديميريل في ١٨ أيّار ١٩٩٦ كردّ فعل على زيارته إلى إسرائيل التي قام بها بعد انتهاء أعمال قمّة شرم الشيخ. ويمكن ربط هذا الحادث بمحاولة القضاء على حزب رفاه الإسلاميّ والحدّ من نشاطاته، ولا سيّما من قبل الجيش والأحزاب السياسيّة التقليديّة.

(٢٨) راجع: Havas, *The new alliance*

(٢٩) راجع: الحياة (٢٥ نيسان ١٩٩٦).

٢ . ١ . التحدّيات المحلّيّة والإقليميّة التركيّة

أ - «الصحوة الإسلاميّة»

إنّ النتائج التي حقّقها الإسلام السياسيّ، وتحديدًا حزب رفاه، في انتخابات كانون الأوّل ١٩٩٥، تُظهر «صحوة» إسلاميّة بعد سنوات من الكبت. وبهذا المعنى، يبدو من الصعب الكلام على «إعادة أسلمة» المجتمع التركيّ، فالإسلام كان دائمًا موجودًا[٣٠]. لذا، يبدو الصراع مريرًا بين المؤتمنين على علمنة الدولة كما علّمها أتاتورك، وفي طليعتهم المؤسّسة العسكريّة، والتيّارات الإسلاميّة التي تنطلق من قواعد شعبيّة متينة.

وفي الواقع، يترافق انتصار حزب رفاه مع جملة عناصر أهمّها ديناميّة قادة هذا الحزب السياسيّة، واندفاع محازبيه على التصويت، على خلاف باقي الأحزاب، ومأزق النظام السياسيّ التركيّ نفسه، وقمع التعبير الدينيّ. فقد تمّ منع الدعاية السياسيّة الدينيّة، وبلغ الفساد في بعض أوساط رجالات الدولة حدًّا خطيرًا، وأصبحت المجادلات السياسيّة تدور في حلقة مفرغة. إضافة إلى ذلك، عرفت تركيا تطوّرًا ديموغرافيًّا مهمًّا[٣١] ترافق مع وهن اقتصاديّ، وتدخّل العسكر المتزايد في أمور الدولة. فكانت عواقب تلك الأمور أن توجّهت أنظار شريحة كبيرة من المواطنين إلى حزب لم يتسلّم السلطة بعد، رأوا فيه أملًا لنهضة البلاد اقتصاديًّا

---

(٣٠) راجع: Vaner, *Islam, changement social*, p. 447

(٣١) يقدّر عدد سكّان تركيا عام ١٩٩٧ بـ ٦٢ مليون نسمة، مقابل ما يقارب ٥٧ مليونًا عام ١٩٩٠. وفي مقابل هذا التحوّل الديموغرافيّ، نلاحظ سوء توزيع القدرات الصناعيّة بحيث تشمل أنحاء البلاد. فإسطنبول وحدها ضمّت، في السبعينات، ٤٥ بالمائة من المؤسّسات الخاصّة التي توظّف أكثر من ١٠ عمّال، وأنتجت ٦٥ بالمائة من المنتوجات الصناعيّة. وفي الواقع، تتركّز ٦٩ بالمائة من المؤسّسات في إسطنبول وأنقره وإزمير وأدنه وبورسا، وتترافق مع سياسة الاحتكار، الأمر الذي يترك شرائح كبيرة من المواطنين من دون عمل، ومناطق كثيرة في حالة فقر وإهمال. راجع: Vaner, *Islam, changement social*, p. 448-450.

وأخلاقيًا، وهي موضوعات اكتسبت منزلة رائدة في خطاب الحزب السياسيّ[٣٢].

إنّ أزمة المجتمع السياسيّ التركيّ تكمن في ضياعه بين خلفيّة دينيّة إسلاميّة قويّة، وعلمنة غربيّة فُرضت وتُفرض من غير أن تتأقلم مع حقائق المجتمع. فالديموقراطيّة المختزلة مرشّحة إلى أن تبقى على حالها، إلّا إذا تمكّن النظام السياسيّ من احتضان الحركات الإسلاميّة[٣٣]، وهذا أمر ليس بالسهل. وبالتالي، تبقى المؤسّسة العسكريّة مرشّحة للقيام بدور متزايد في المجتمع السياسيّ، ويبقى مستقبل البلاد مفتوحًا على كافّة الاحتمالات.

وإذا راجعنا تاريخ البلاد، لاحظنا المكانة المميّزة التي احتلّها القادة العسكريّون في تحديد وجه المجتمع السياسيّ. فقد استند كمال أتاتورك على قسم من القوى المسلّحة، في نهاية الحرب العالميّة الأولى، ليطرد المحتلّين، وليؤسّس، عام ١٩٢٣، جمهوريّة تقوم على قواعد الحداثة بوجهها الغربيّ[٣٤]. ومن بين الرؤساء العشرة الذين تعاقبوا على رئاسة

---

(٣٢) راجع: Semih Vaner, «La montée des nationalismes en Turquie», in: *Etudes* (Novembre 1999), p. 437-448, ici: p. 442-443 (Par la suite: Vaner, *Nationalismes en Turquie*).

(٣٣) راجع: Vaner, *Nationalismes en Turquie*, p. 443

(٣٤) لقد استلهم أتاتورك سياسته من خبرات الثورة الفرنسيّة وبُنى الدولة كما اتّضحت في القوى التوتاليتاريّة حينذاك، بغية أن يسير ببلاده على درب التطوّر والحداثة. غير أنّ خلفاءه لم يتردّدوا في إدخال تعديلات أساسيّة على النظام الذي أرساه إبّان حكمه. فبدل حكم الحزب الواحد، صار إلى اعتماد مبدأ تعدّد الأحزاب، كما استُبدل الاقتصاد الحكوميّ الموجّه باقتصاد السوق، وأقدمت الدولة على حماية الأقلّيّات التركيّة خارج أراضيها، كما حصل في قبرص، على الرغم من مبدأ أتاتورك القائل بأنّ الجمهوريّة لا تتدخّل في حماية أتراك أو مسلمين خارج أراضيها. إضافة إلى أنّه منع منعًا باتًّا على العسكر أن يتدخّل في الشؤون العامّة، الأمر الذي لم يُحترم. راجع: Eric Rouleau, «Ce pouvoir si pesant des militaires turcs», in: *Le Monde Diplomatique* (8 septembre 2000), p. 8-9 (Par la suite: Rouleau, *Militaires turcs*).

الجمهوريّة، كان ستّة منهم من كبار الضبّاط. ومنذ استيلاء الضبّاط الشباب على السلطة عام ١٩٦٠، وتركيا تشهد، بين الحين والحين، انقلابًا عسكريًّا قد يتّخذ أكثر من وجه، كان آخره في شباط ١٩٩٧، عندما اضطرّ رئيس الوزراء الإسلاميّ نجم الدين أربكان إلى حلّ حكومته نتيجة ضغط القيادة العسكريّة[٣٥]. ولا شكّ أنّ القيادة العسكريّة تعتبر نفسها مؤتمنة على مبادئ اتّخذت طابعًا «مقدّسًا»، هي: سلامة الأراضي التركيّة، ووحدة الأمّة، وعلمانيّة الجمهوريّة[٣٦].

ولكي يتمكّن الجيش التركيّ من السهر على احترام تلك المبادئ، درج على تنشئة ضبّاطه، وهم من النخبة. لأنّه يتمّ اختيارهم وفقًا لمقاييس صارمة، ويخضعون لتدريبات في مدارس مخصّصة لهم، لا تتدخّل وزارة الثقافة في برامجها. كما أنّهم يحصّلون ثقافة جامعيّة في مختلف الحقول. على أنّ الأمر لم يتوقّف عند هذا الحدّ. ذلك بأنّ الضبّاط الذين استولوا على الحكم عام ١٩٨٠، فرضوا دستورًا أُقرّ عام ١٩٨٢، ولا يزال إلى الآن نافذًا، أصبحت القوى المسلّحة بموجبه ذات سلطة سياسيّة. وقد تُرجم هذا الدستور عمليًّا بنشاط «مجلس الأمن الوطنيّ»، الذي يُسمّى غالبًا بـ«حكومة ظلّ». فلهذا المجلس الحقّ بتوجيه نصائح إلى الحكومة، بل أوامر صريحة تتّصل بالأمن القوميّ. على أنّ هذا الحقل يشمل جميع الشؤون العامّة، بما فيها السياسة الداخليّة والخارجيّة.

إضافة إلى ذلك، يحقّ لرئيس الأركان، تبعًا للدستور، أن يهيمن على وزير الدفاع وسائر أعضاء الحكومة. فهو، من الناحية البروتوكوليّة، يأتي بعد رئيس الوزراء الذي لا يتمتّع بسلطة رئيس الأركان نفسها في بعض الأمور الحسّاسة. فمن صلاحيّات رئيس الأركان أن يعيّن الضبّاط

---

(٣٥) يعتبر تعيين أربكان رئيسًا للحكومة في حزيران ١٩٩٦، على الرغم من تحفّظ العسكر، حدثًا لا سابق له، لأنّه يظهر ضخامة قاعدة الأحزاب الإسلاميّة الشعبيّة. راجع:

Vaner, *Nationalismes en Turqie*, p. 442-444.

(٣٦) راجع: Rouleau, *Militaires turcs*

ويرقّيهم، ويسهر على أمن البلاد داخليًا وخارجيًا، ويقرّر السياسة الدفاعيّة، ويدير عمليّات إنتاج الأسلحة وشرائها. ولا ريب أنّ ما يعزّز سلطة العسكر السياسيّة هي قدراته الاقتصاديّة والماليّة الهائلة. فالجيش يملك مجموعتين تضمّ كلّ واحدة منهما حوالى ثلاثين مؤسّسة منتجة في مختلف الحقول[٣٧].

إنّ صلاحيّات الجيش السياسيّة تنطوي على نتائج لا يعرفها أيّ بلد ديموقراطيّ. فالأحزاب والبرلمان والحكومة ووسائل الإعلام لا يمكنها إلّا أن تنزل عند إرادة القادة العسكريّين. فما من أحد اعترض، على سبيل المثال، عندما رفض هؤلاء القادة أن يسلّموا البرلمان نصوص الاتّفاقات التي أبرموها مع إسرائيل، وما من أحد يحتجّ عندما تتدخّل القوى المسلّحة، من دون إعلام الحكومة، في شمال العراق بغية قمع ثوّار حزب العمل الكردستانيّ[٣٨]. ولا تزال المجادلات تُثار بين الحين والحين حول تدخّل الجيش في السياسة من دون أن يغيّر ذلك شيئًا في الواقع[٣٩].

ولكنّ واقع المجتمع التركيّ يُظهر شرخًا بين التسلّط العسكريّ والصحوة الإسلاميّة المتمثّلة حاليًا، بوجه خاصّ، بحزب «الفضيلة» Fazilet، الذي خلف حزب رفاه المحظور منذ عام ١٩٩٧. فهل توصّل الإسلاميّين إلى السلطة ممكن؟ وهل ستكون نتائجه حاسمة بالنسبة إلى قطع التعاون مع إسرائيل؟ وفي حال بقيت الدولة تحت وصاية العسكر، هل سيجرؤ قادة الجيش على تعزيز التحالف مع تلّ أبيب، أم سيتردّدون بسبب المعاوضة الإسلاميّة؟ بالطبع، من الصعب أن نجيب عن هذه الأسئلة التي تبقى مرتبطة، هي أيضًا، بعوامل أخرى سنتناول أهمّها في المقاطع التالية.

---

(٣٧) راجع: Rouleau, *Militaires turcs*

(٣٨) راجع: Rouleau, *Militaires turcs*

(٣٩) راجع على سبيل المثال: النهار (١٣ كانون الثاني ٢٠٠١).

ب – القضيّة الكرديّة

تبعًا لبعض الناشطين الأكراد، تبلغ مساحة كردستان ما يقارب ٥٣٠٠٠٠ كلم٢، وتمتدّ من البحر المتوسّط حتّى الخليج الفارسيّ، بدءًا من شرق تركيا، فقسمًا صغيرًا من شمال سورية، فمناطق العراق الشماليّة، خارقةً جزءًا مهمًّا من الحدود الإيرانيّة، حتّى ضفاف الخليج[٤٠]. من الواضح، إذًا، أنّ القضيّة الكرديّة تهدّد على نحو مباشر وحدة الأراضي التركيّة، وبالطبع، وحدة أراضي عدد آخر من دول المنطقة، ولا سيّما العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ صراع الأكراد مع الأتراك يرتقي إلى مطلع القرن التاسع عشر، عندما ظهرت فعليًّا أوّل حركة قوميّة كرديّة. فأخذت الثورات تتوالى منذ العام ١٨٠٤، ورافقتها حملات قمع عنيفة قامت بها الحكومات العثمانيّة. وأتت أحداث الحرب العالميّة الأولى لتزيد من حالة العداء وحدّتها بين الشعبين، إذ فشل الباب العالي أن يستميل الأكراد إلى قضيّته، بل رحّب هؤلاء بالقوّات البريطانيّة في الموصل (العراق)[٤١].

وفي الواقع، أقرّت معاهدة سيفر Sèvres (باريس) في ١٠ آب ١٩٢٠، مبادئ إقامة دولة كرديّة تتمتّع بالحكم الذاتيّ. غير أنّ بنود المعاهدة لم تطبّق بسبب معارضة أتاترك العنيفة. وأتى انتصار الزعيم التركيّ على اليونان ليؤدّي إلى إقرار معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي أقرّت بحقّ تركيا في الاحتفاظ بالقسم الأكبر من كردستان، مقابل احترام الحكومة التركيّة حرّيّات الأقلّيّات الثقافيّة والدينيّة والسياسيّة. وبعد انقضاء سنة على توقيع تلك المعاهدة، عمدت الحكومة التركيّة إلى منع

(٤٠) راجع:

Terza Loup-Siewaily, «Un peuple sans Etat: Les Kurdes», in: *Vous avez dit ingérence*, par Groupe T1, Edition du Griot, France, 1994, p. 237-244, ici: p. 237 (Par la suite: Loup-Siewaily, *Un peuple sans Etat*).

(٤١) راجع: Loup-Siewaily, *Un peuple sans Etat*, p. 238

استخدام اللغة الكرديّة، ونفت عددًا من القوميّين الأكراد[٤٢].

غير أنّ ثورات الأكراد توالت عام ١٩٢٥ و١٩٣٧ و١٩٣٨، فتمّ قمعها بعنف شديد، فدُمّرت قرى عديدة وأُحرقت، من دون أن يؤول ذلك إلى إخماد نشاط القوميّين الأكراد في تركيا والعراق[٤٣]. من الجليّ، إذًا، أنّ القضيّة الكرديّة قديمة ومترسّخة، وتهدّد فعليًّا أمن تركيا ووحدة أراضيها، وفي الوقت نفسه، تكتسب تلك القضيّة بُعدًا إقليميًّا يتجاوز الحدود التركيّة.

يرى بعض المحلّلين السياسيّين أنّ القبض على زعيم حزب العمّال الكردستانيّ، أوج ألان، في ١٥ شباط ١٩٩٩ في كينيا، يمثّل ضربة قاضية لنشاط الأكراد العسكريّ[٤٤]، بل وللقضيّة الكرديّة برمّتها. وفي الواقع، خطّط القادة العسكريّون الأتراك منذ زمن بعيد للوصول إلى هذه النتيجة. فكانت الاتّهامات تتكرّر لإيران وسورية واليونان بدعم الثوّار الأكراد، وتتزايد أيضًا الحملات العسكريّة على قواعد الثوّار في العراق. ثمّ جرى عقد اتّفاقيّة التعاون مع إسرائيل، التي بدت مؤشّر الدخول في المرحلة الأخيرة من المخطّط.

كان مقرّ أوج ألان في دمشق، التي تختلف مع تركيا في شأن لواء الإسكندرونة وتقاسم مياه الفرات، وكان له، تبعًا للاتّهامات التركيّة، معسكر تدريب في سهل البقاع اللبنانيّ بحماية الجيش السوريّ. فكان أن تزايد الضغط التركيّ على سورية في القسم الثاني من ١٩٩٨، وأدّى إلى إخراج أوج ألان من الأراضي السوريّة، وتمّ القبض عليه لاحقًا[٤٥].

---

(٤٢) راجع: Loup-Siewaily, *Un peuple sans Etat*, p. 238

(٤٣) لن نتناول هنا القضيّة الكرديّة في العراق إلّا بقدر ما تتّصل بموضوعنا مباشرة.

(٤٤) راجع: Vaner, *Nationalismes en Turquie*, p. 444

(٤٥) حُكم على أوج ألان بالإعدام في ٢٩ حزيران ١٩٩٩، بعد أن وُجّهت إليه تهمة الخيانة ومحاولة تقسيم تركيا. إلّا أنّ الحكومة التركيّة أدركت عواقب تنفيذ الحكم الوخيمة على علاقاتها بالغرب الأوروبيّ. راجع: Vaner, *Nationalismes en Turquie*, p. 445.

غير أنّ القضيّة الكرديّة، بوجهيها السياسيّ والعسكريّ، أبعد ما تكون عن التصفية. فالعناصر الإقليميّة، التي تؤثّر في تلك القضيّة، لا تزال حيّة، وإن كانت خافتة حاليًا. فالخلافات مع سورية في شأن لواء الإسكندرونة وتقاسم مياه الفرات على حالها، وكذلك العلاقات مع العراق، حيث يسيطر الأكراد على أجزاء من أراضيه ويمكنهم أن يهدّدوا الأراضي التركيّة[٤٦]، وكذلك العلاقات المتقلّبة مع إيران واليونان، التي اتّضح دعمها للثوّار الأكراد عندما استقال عدد من وزراء حكومتيا عقب القبض على أوج آلان.

فلا عجب أن يعاد الحديث على دور وساطة يمكن أوج آلان نفسه أن يقوم به بين الحكومة التركيّة والثوّار الأكراد. إضافة إلى ذلك، يرى المجتمع التركيّ نفسه أمام تحدّ لم يجد حلًّا له إلى اليوم، وهو السماح للشعب الكرديّ بأن يعيش هويّته الثقافيّة وتقاليده، وأن يوسّع مشاركته في الحياة السياسيّة[٤٧]. ولكن ألا يمثّل ذلك انفتاحًا على المجهول؟ أليس من الممكن أن يسعى الناشطون الأكراد السياسيّون إلى المطالبة، مع الوقت، باستقلال ذاتيّ، بل وربّما باستقلال شعبهم؟ على أنّ هذا المأزق ينعكس أيضًا على تطوّر الديموقراطيّة في تركيا، لأنّه يدفع العسكر على أن يحافظوا على النظام بصورته الحاليّة[٤٨].

ج – قضيّة المياه

كان تقاسم مياه دجلة والفرات، ولا يزال، موضوع خلاف بين تركيا وسورية والعراق. أمّا ازدياد حدّة الأزمة في السنوات الأخيرة، فيرتبط بالأوضاع الاقتصاديّة المتردّية في هذه البلدان، وحاجتها الماسّة إلى المياه لكي تحقّق مشاريعها الآيلة إلى النهوض باقتصادها الوطنيّ.

لقد سبق أن شيّدت تركيا عددًا من السدود والخزّانات للمحافظة

(٤٦) راجع: Loup-Siewaily, *Un peuple sans Etat*, p 241-244

(٤٧) راجع: Rouleau, *Militaires turcs*

(٤٨) راجع: Vaner, *Nationalismes en Turquie*, p. 447

على المياه في أراضيها. غير أنّ مباشرتها في تنفيذ «مشروع أناضول الجنوبيّ الشرقيّ» (Guneydogu Anadolu Projesi, où GAP)[٤٩]، الذي يتضمّن بناء ما لا يقلّ عن اثنين وعشرين سدًّا - أُنجز منها سدّ أتاترك (١٩٨٧)، وسدّ بيريشيك (١٩٩٤) - وسبعة عشر محطّة توليد كهربائيّة، أُنجز معظمها، أثار الجدل ثانية حول استغلال مياه النهرين.

على سبيل المثال، تسبّبت تعبئة سدّ أتاترك عام ١٩٩٣، وهو رابع سدّ في العالم بقدرة استيعابه لأنّه يخزّن نحو ٤٨,٧ مليارًا من أمتار الماء المكعّبة، بخفض مسكوب الفرات بنحو ٥٠ بالمائة. فلا عجب، إذًا، أن تثار حفيظة سورية والعراق إزاء مثل هذا مشروع، في وقت لا يزال فيه الشرع الدوليّ في شأن استخدام المياه موضع جدل. فعلى ما يبدو، لا يؤخذ في أيّامنا بعين الاعتبار إلّا الحقّ المكتسب. «وهذا، على سبيل المثال، شأن إسرائيل وتركيا. فالأولى تقول بأنّ لها حقوقًا تاريخيّة مشروعة، بصفتها ساكنة ضفّة، على الطبقة المائيّة الجبليّة، وبأنّ منسوبًا كبيرًا من الطبقة المائيّة يسيل، بحكم الطبيعة، في أراضيها، وبأنّها أنفقت أموالًا طائلة لاستغلاله منذ أكثر من ثلاثين سنة. أمّا تركيا، فإنّ أدلّتها هي

---

(٤٩) أقرّت الحكومة التركيّة هذا المشروع في الثمانينات، والغاية منه إصلاح واقع في أعلى دجلة والفرات، وريّ منطقة تبلغ مساحتها ١,٨ مليون هكتار. ولا شكّ أنّ هذا المشروع «سيجعل من تركيا مُرْبي حبوب ويُمدّها بنصف حاجاتها من الكهرباء. لكنّه كثير الكلفة جدًّا، فتقول بعض المصادر بأنّه يكلّف مليون دولار كلّ يوم منذ سبع سنوات وبأنّه لن يُنجز قبل سنة ٢٠٠٥. إلّا أنّ لهذا المشروع تأثيرات في البيئة بسبب التلوّث الذي يُحدثه استعمال الأسمدة المكثّف وبسبب النفايات الصناعيّة»، فرنسوا بُواداك، «مشاكل المياه في الشرق الأوسط»، في: المشرق (كانون الثاني - حزيران ١٩٩٤)، ص ٩-٢٩، هنا: ص ٢٣ (من الآن فصاعدًا: بُواداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المشروع الضخم، الذي ينعكس بالفائدة على ستّة أقاليم تركيّة كانت مهمولة في الماضي، وتعاني من حالة عدم استقرار، يهدف أيضًا إلى الحدّ من نشاط ثوّار حزب العمّال الكردستانيّ، الذين انتشروا في تلك المنطقة من تركيا منذ الثمانينات. وفي الواقع، أدّى المشروع إلى تهجير ما لا يقلّ عن خمسين ألف كرديّ.

من النوع نفسه. إنّ المياه هي مورد تريد استغلاله له بحسب ما يوافقها، كما أنّ غيرها، كجيرانها العرب، يستغلّ موارده النفطيّة لفائدته وحده[٥٠]. فهي تريد أن تمارس سيادة مطلقة على المياه التي تخرج من أراضيها، وهذا ما ذكّرت به السيّدة دِنجمن Dincmen، الناطقة إذ ذاك بلسان وزارة الشؤون الخارجيّة التركيّة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٤: «إنّ لتركيا حقًا في بناء السدود على أنهارها، وهي ستواصل هذا العمل. إنّ لتركيا ما لجيرانها من حقّ في الاستفادة من مياه تلك الأنهار التي تخرج في الأراضي التركيّة»[٥١].

وفي الواقع، تعوّل سورية على مياه الفرات لإنجاز مشاريع ريّ كبرى، وسبق لها أن بنت ثلاثة سدود، أهمّها سدّ «الثورة» (١٩٧٥)، الذي يؤمّن وحدة ٦٠ بالمائة من الطاقة الكهربائيّة. غير أنّ مشاريعها تبدو مهدّدة تهديدًا حقيقيًّا بالسياسة التركيّة المتّبعة في استغلال المياه[٥٢].

---

(٥٠) في أثناء مؤتمر صحفيّ عقده رئيس الوزراء التركيّ حينذاك، سليمان ديميريل، في ٢٥ تمّوز ١٩٩٢، قبل بضعة أشهر من تعبئة سدّ أتاتورك، قال رئيس الوزراء إنّ منابع المياه في تركيا هي لتركيا وحدها، كما أنّ آبار النفط هي للعرب. فكما أنّ تركيا لا تقول إنّها تشارك العرب في نفطهم، فهم لا يسعهم القول إنّهم يشاركونها في مياهها. وقد أثارت تصريحاته حالة قلق، لا في سورية والعراق فقط، بل في سائر دول العالم العربيّ أيضًا: راجع:

M. Kazem & Kh. Osman, «Conflicting claims to Euphrates water muddy Syrian-Turkish relations», in: *Muslimedia* (July 16-31, 1998). (Par la suite: Kazem & Osman, *Claims to Euphrates water*).

(٥١) بُواداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط، ص ٢٨.

(٥٢) جاء في جريدة الحياة بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، أنّ «أنقرة بدأت قبل أيّام خفض تدفّق مياه نهر الفرات علمًا أنّ اتّفاقًا وُقّع في العام ١٩٨٧ مع دمشق يُلزم الجانب التركيّ بتصريف ما يزيد عن ٥٠٠ متر مكعّب في الثانية. لكنّ المصادر أوضحت أنّ خفض التدفّق ليس نقضًا للاتّفاق لأنّه نصّ على أنّ قياس التصريف في شكل شهريّ وليس يوميًّا، أي أنّه في حال عوّضت تركيا فاقد التصريف في الشهر المقبل، فإنّ ذلك يكون منسجمًا مع الاتّفاق المرحليّ». ويأتي هذا التلاعب التركيّ في وقت تستمرّ المطالبة السوريّة والعراقيّة بعقد اتّفاق نهائيّ مع تركيا يحلّ مشكلة المياه. وقد سبق أن قامت سورية باتّصالات مع بريطانيا ودول عربيّة أخرى للحيلولة دون مشاركتها=

ولا عجب أن نجد الحكومة التركيّة تلجأ غالبًا إلى استخدام المياه ورقة ضغط على جيرانها. «فقد أدركت أنّها تستطيع أن تقايض، في موقف قوّة، إمداداتها بالنفط مثلًا، بالمياه (مع العراق خاصّة). ثمّ إنّها ضغطت على سورية (وعلى العراق بقدر أقلّ) لكي تكمّ بعض المعارضين لنظامها، أو لكي تكفّ على الأقلّ عن حمايتهم وتأييدهم»[٥٣]. فإنّ للعراق، كما لسورية، عددًا من المشاريع الزراعيّة الكبرى، ولا سيّما في الوقت الراهن، لأنّه يحاول أن ينمّي زراعته ليخفّف من وطأة الحظر الدوليّ المفروض عليه. وعمليًّا، تسبّبت سدود المشروع التركيّ بانخفاض خطير في إنتاج سورية الكهربائيّ، كما أُلحقت أضرار جسيمة في المزروعات السوريّة والعراقيّة على السواء، لقلّة مياه الريّ[٥٤].

من جهة أخرى، تبدو قضيّة المياه بين سورية وتركيا متّصلة بمسألة لواء الإسكندرونة. «فمنذ ١٩٦٤، ما زالت تركيا تعرض على سورية عقد اتّفاق على جميع مجاري المياه المشتركة بين الدولتين، أي لا دجلة والفرات فقط، بل العاصي أيضًا، الخارج من لبنان وسورية. والحال أنّ فرنسا، في ١٩٣٩، أي في عهد انتدابها، تخلّت لتركيا عن جزء من الأرض السوريّة، وهو سنجق الإسكندرونة. لكنّ سورية لم تعترف يومًا بذلك. فالتفاوض مع تركيا حول العاصي الذي يمرّ بتلك المنطقة يعني، بطريقة غير مباشرة، القبول بالسيادة التركيّة. وسورية ترفض هذا الاعتراف، فلا تحصل، بسبب ذلك، على حلٍّ مرضٍ في شأن الفرات»[٥٥].

ويأتي التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ ليزيد من تعقيد القضايا العالقة بين دمشق وأنقره. فليس مستغربًا أن تنتهز تركيا هذا التعاون، إضافة إلى قضيّة المياه، لتضغط على سورية فتتنازل عن مطالبتها بلواء

=في تمويل سدّ «إيليسو» التركيّ. راجع: المرجع نفسه.

(٥٣) بُراداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط، ص ٢٦.

(٥٤) راجع: Kazem & Osman, *Claims to Euphrates water*

(٥٥) بُراداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط، ص ٢٥-٢٦.

الإسكندرونة[٥٦]. وفي المقابل، تبقى سورية متمسّكة بعدد من الأوراق الضاغطة على تركيا، منها دعم المعارضين الأكراد، وإن كانت التصريحات الرسميّة السوريّة تنفي بتواصل تقديم مثل هكذا دعم. إضافة إلى ذلك، لم تتوانَ سورية عن إدانة الهجمات التركيّة التي تطاول الأراضي العراقيّة، لا لأنّها تمثّل انتهاكًا للسيادة العراقيّة فقط، بل لكونها تهدّد وحدة أراضي العراق، لأنّها تذكّر، وإن على نحو غير مباشر، بمطالبة تركيا القديمة بضمّ إقليم الموصل إليها[٥٧].

وفي الواقع، تنتج المخاوف السوريّة، بل والإيرانيّة أيضًا، من محاولة تركيا أن تضفي طابعًا إقليميًّا على مشاكلها الداخليّة عن طريق المغامرات العسكريّة. وقد شاعت أنباءٌ في السنوات الأخيرة تفيد أنّ الإدارات التركيّة وبعض الوزارات قد افتتحت مراكز لها في مدينة أربيل العراقيّة، ذات طابع ثقافيّ وزراعيّ، الأمر الذي يعدّ سابقة خطيرة[٥٨].

بناءً على ما تقدّم، يتّضح جليًّا أنّ قضيّة المياه أساسيّة في العلاقات التركيّة العربيّة، ولها أبعاد اقتصاديّة وأمنيّة حيويّة لجميع الأطراف المعنيّين بها. وفي ظلّ غياب قوانين دوليّة جدّيّة تضمن عن طريق الأمم المتّحدة توزيع المياه على الجميع، تبقى مياه دجلة والفرات موضع نزاع قد يشتدّ ويخفت تبعًا لتطوّر الظروف.

د - القضيّة القبرصيّة

إنّ ما يميّز القضيّة القبرصيّة، هو أنّ تلك الجزيرة هي، في الوقت نفسه، أرض مواجهة ولقاء بين الحضارتين اليونانيّة والتركيّة. كما أنّها دولة لا تمثّل أمّة (nation)، بل مواطنيّة (citizenship)[٥٩]. فكلّ من

---

(٥٦) راجع تصريحات سليمان ديميريل في شأن لواء الإسكندرونة في: النهار (٢٠ تشرين الأوّل ١٩٩٨).

(٥٧) راجع: Kazem & Osman, *Claims to Euphrates water*

(٥٨) راجع: Kazem & Osman, *Claims to Euphrates water*

(٥٩) راجع: Robert Cutler, «Settling the Cyprus Conflict: Its Regional Context

الجماعتين العرقيّتين، اليونانيّة والتركيّة، تبدو مستقرّة في هويّتها القوميّة الخاصّة[٦٠]. لذا، ليس صراعهما على الهويّة القوميّة، على خلاف المسألة الكرديّة. وقد انعكست تركيبة المجتمع الثنائيّة هذه على الدستور ونظام الحكم. فعند استقلال قبرص عن بريطانيا عام ١٩٦٠، تمّ اعتماد دستور يُعطي كلًّا من الجماعتَين حقوقًا لا تقوم على أساس التفوّق العدديّ، بل الانتماء العرقيّ. فكانت النتيجة الأولى أنّ الأزمات تعاقبت، وأصبحت إدارة شؤون البلاد مسألة في غاية الصعوبة. أمّا النتيجة الثانية، فكانت الغزو التركيّ في تمّوز ١٩٧٤، بحجّة حماية القبارصة الأتراك ودستور عام ١٩٦٠، وإعادة الأمن والنظام، في أعقاب تعرّض الرئيس القبرصيّ حينذاك، مقاريوس، لانقلاب عسكريّ كان لليونان يد به[٦١].

وعلى ما يبدو، يحول تعقيد التركيبة القبرصّة دون إيجاد حلّ قريب يمكن البلاد أن تتوحّد بموجبه. ففي الوقت الذي يُجمع مجلس الأمن الدوليّ فيه على رفض الحالة الراهنة (القرار رقم ٧٧٤/ ١٩٩٢)، نراه لا يوفّر أسسًا عمليّة تساعد على الخروج من المأزق. ففي القرار رقم ٩٣٩/ ١٩٩٤، يؤكّد المجلس المذكور أنّ الحلّ هو دولة قبرصيّة ذات سيادة واحدة، وشخصيّة عالميّة ومواطنيّة واحدة، إضافة إلى استقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها. على أن يكون في إطار اتّحاد فدراليّ بين منطقتَي

=and International Significance», in: International Congress «*The Cyprus Problem in the New World Order*», Hellenic Society of International Lwa and International Relations, held at Panteion University, Athens, 2-4 October 1992 (Document last reformatted 26 March 1999), internet: http://www.robertcutler.org/pt92hsa.htm (Par la suite: Cutler, *Settling the Cyprus Conflict*).

(٦٠) يقدّر عدد سكّان قبرص حاليًا بحوالى ٧٤١٠٠٠ نسمة، منها ٨٥ بالمائة (٦٢٩٠٠٠ نسمة) من القبارصة اليونانيّين، و١٢ بالمائة (٨٩٢٠٠) من القبارصة الأتراك، و٣ بالمائة (٢٢٣٠٠) من الأجانب المقيمين في الجزيرة.

(٦١) راجع:

A Brief History of Cyprus and the Cyprus Conflict, internet: http://www.ece.utexas.edu/~arifler/cyprus/history.htm.

الجماعتَين التركيّة واليونانيّة. وفي الوقت نفسه، يستبعد هذا الحلّ أيّ اتّحاد جزئيّ أو شامل بأيّة دولة أخرى[٦٢]. غير أنّ هذه الخطوط العريضة لا تمثّل، في الواقع، حلًّا فعليًّا للأزمة، لأنّها تُبقي على الأسباب التي أدّت إلى نشوئها.

لذا، نرى أنّ أيّ تطوّر قد يطرأ على أوضاع إحدى الجماعتَين يمكن يؤدّي إلى أزمة وربّما إلى صدام عسكريّ. فعند بدء المفاوضات بضمّ قبرص إلى الاتّحاد الأوروبّيّ، هدّد القادة القبارصة الأتراك بضمّ القسم الذي يديرونه إلى تركيا. ولمّا أرادت الحكومة القبرصيّة (الجماعة اليونانيّة) شراء أسلحة دفاعيّة عام ١٩٩٨، عزّزت تركيا قوّاتها، التي قُدّرت حينذاك بـ٣٥ ألف جنديّ، وهدّدت باحتلال القسم اليونانيّ إذا ما نُفّذت صفقات الأسلحة.

على أنّ الملفّ القبرصيّ يبدو في طليعة العوائق التي تحول دون قبول عضويّة تركيا في الاتّحاد الأوروبّيّ، لا سيّما وأنّ اليونان تستفيد من عضويّتها في ذلك الاتّحاد لكي تجعل دول المجموعة تضغط على أنقرة، فتجبرها على قبول حلّ لقضيّة الجزيرة. وفي الواقع، تلجأ اليونان إلى مجموعة الاتّحاد لتمارس مثل هذا الضغط، بعد أن عجزت عن القيام به من خلال الحلف الأطلسيّ، نظرًا إلى دعم الولايات المتّحدة لتركيا[٦٣].

ويبدو أنّ الحلّ الدوليّ لمشكلة الجزيرة، الذي أشرنا إليه أعلاه، يلاقي دعمًا أوروبّيًّا قويًّا، نظرًا إلى موقع قبرص الجغرافيّ. فدول الاتّحاد الأوروبّيّ ترى أنّ انتماء الجزيرة إليها يعني «إعادة لعبة التوازن الإقليميّ التي أصبحت أحاديّة بعد غياب الدور السوفياتيّ»[٦٤]. لذا، فقبرص مرشّحة لأن تكتسب أهمّيّة استراتيجيّة في السياسة الأوروبّيّة في شرق البحر المتوسّط. أمّا تركيا، فهي «تحاول قراءة ما يجري والتعامل معه

---

(٦٢) راجع: *A Brief History of Cyprus and the Cyprus Conflict*

(٦٣) راجع: سمير صالحة، في: النهار (١٦ أيلول ٢٠٠٠).

(٦٤) سمير صالحة، في: النهار (١٦ أيلول ٢٠٠٠).

ضمن هذا الإطار. فهل استعدّت دول الجوار، خصوصًا العربيّ منها، والذي يرفض حتّى هذه الساعة الاعتراف بقبرص الشماليّة، لهذه المرحلة الإقليميّة الجديدة؟»[٦٥].

وبانتظار ما يمكن أن تسفر عنه المفاوضات المقبلة بين الزعيمَين القبرصيَّين دنكطاش وكيليريدس برعاية الأمم المتّحدة، تبقى قبرص «على نار حامية»، وتبقى التوتّرات بين اليونان وتركيا، التي نتجت من أزمة الجزيرة، أشبه بجمر تحت الرماد. ويكتسب التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ أهمّيّة في هذا المضمار، لأنّه يعزّز من قدرات تركيا العسكريّة، لا في إحكام قبضتها على القسم الذي تحتلّه من الجزيرة فقط، بل في الجدل القائم مع اليونان في شأن السيطرة على أجواء بحر إيجه[٦٦].

وفي وقت تبقى فيه القضيّة القبرصيّة عالقة وسبب نزاع بين اليونان وتركيا، يبدو أنّ البلدَين شهدا فترة انفتاح في أعقاب الزلازل التي تعرّضا لها عام ١٩٩٩، وتبادل تقديم المساعدات والتعاطف. وتبع ذلك التبادل الإنسانيّ تعاون عسكريّ، عندما هبطت ستّ مقاتلات يونانيّة في قاعدة أمريكيّة في تركيا في تشرين الأوّل ٢٠٠٠، للمرّة الأولى منذ ثلاثة عقود. كما اشترك البلدان في مناورات حلف شمال الأطلسيّ[٦٧]. غير أنّ اليونان عادت وجمّدت مشاركتها في تلك المناورات بسبب ما وصفته بسلوك تركيا «غير المقبول»[٦٨]. فهل ستشهد العلاقات بين البلدين انفراجًا يؤدّي إلى فتح صفحة جديدة بين البلدين تنعكس إيجابًا على القضيّة القبرصيّة، أم ستبقى حالة الغموض هي السائدة؟

---

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) راجع:

George S. Kaloudis, *Cyprus: The unresolved conflict*, internet: http://www.stwing.upenn.edu/~durduran/dergi/kalou1.htm.

(٦٧) راجع: النهار (١٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠).

(٦٨) راجع: الديار (٢٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠).

٢ . ٢ . التحدّيات المحلّيّة والإقليميّة الإسرائيليّة

أ - الأيديولوجيّة الصهيونيّة والتحوّلات الإقليميّة

أدّت نهاية الحرب الباردة، التي سبق أن أشرنا إليها، وانهيار الاتّحاد السوفياتيّ، إلى تحوّل بارز في وضع الشرق الأوسط برمّته، بما في ذلك القضيّة الفلسطينيّة. فقد أبلغت موسكو حلفاءها أنّ مساعداتها لهم ستبدأ بالتراجع على نحو ملموس، بل دراميّ. وكانت سورية، واليمن الجنوبيّ حينذاك، وليبيا، في طليعة الدول التي تأثّرت سلبًا بذلك التحوّل. أمّا منظّمة التحرير الفلسطينيّة، فوجدت نفسها محرومة من دعم سياسيّ غير محدود، وبالتالي مدعوّة إلى الاعتدال في مواقفها.

فضلًا عن ذلك، اتّخذت العلاقات الدبلوماسيّة بين الاتّحاد الروسيّ وإسرائيل بُعدًا لم تعرفه سابقًا، وطُرحت مسألة استقبال اليهود الروس في إسرائيل. فأُقيم في العام ١٩٩٠ جسرًا جويًّا فعليًّا بين موسكو وتل أبيب، وبلغ عدد القادمين اليهود، في بعض الأحيان، ما يقارب ٣٠٠٠ مهاجرًا في الأسبوع الواحد. وكان قد وصل، حتّى عام ١٩٩١، ما يقارب ٣٨٠٠٠٠ من اليهود السوفيات إلى «أرض الميعاد»[٦٩].

على أنّ المهمّ في هذه الخطوة، لا أنّها تعقّد مفاوضات السلام فقط (بلغ عدد المستعمرين الجدد عام ١٩٩٤، ٢٠٠٠٠٠ في أورشليم الشرقيّة والضفّة الغربيّة، و١٠٠٠٠ في غزّة)، بل تظهر مدى ترسّخ «الأيديولوجيّة الصهيونيّة» l'idéologie sionsite في السياسة الإسرائيليّة. وفي أساس هذه الأيديولوجيّة، التي نشأت قبل قيام دولة إسرائيل، حالة انتظار سادت بعض أوساط اليهود، مفادها أنّ تدخّلًا إلهيًّا سيعيد الشعب اليهوديّ

---

(٦٩) بدأت حركة هجرة اليهود السوفيات، في الواقع، إبّان السبعينات. على أنّ أعدادهم توزّعت على بلدان عدّة، فاستقبلت الولايات المتّحدة ٥٠ بالمائة منهم، وأوروبّا الغربيّة ٤٠ بالمائة، وإسرائيل ١٠ بالمائة فقط. راجع:
Alain Duret, *Moyen-Orient, crises et enjeux*, Edition Le Monde, Paris, 1994, p. 65 (Par la suite: Duret, *Moyen-Orient*).

المهجّر منذ ثمانية عشر قرنًا إلى فلسطين، «أرض الميعاد»[٧٠].

كما تُترجم هذه الأيديولوجيّة الصهيونيّة بقوّة المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة، التي تسود الحياة السياسيّة. وفي الواقع، لا يمكن الفصل بين منطق القوّة ومنطق تطبيق مبادئ تلك الأيديولوجيّة. فالميليشيات الصهيونيّة قامت عام ١٩٤٧ بتطهير المناطق الفلسطينيّة العربيّة في فلسطين، ووطّنت فيها يهودًا قدموا من مختلف أنحاء العالم. ولمّا رفضت الدول العربيّة الاعتراف بالدولة الإسرائيليّة المستحدثة، اكتسبت المؤسّسة العسكريّة مكانة مميّزة في المجتمع الإسرائيليّ، لأنّها، من جهة، مثّلت الضمان لتحقيق «إسرائيل الكبرى»، التي يستلهم المتطرّفون اليهود حدودها من الكتاب المقدّس (من الفرات إلى النيل)؛ ومن جهة ثانية، بدت الوسيلة القادرة على إكراه دول المنطقة على الاعتراف بالدولة الجديدة[٧١].

ولكن على الرغم من أنّ إسرائيل، التي اعتمدت على الغرب منذ تأسيسها دولةً، ولا سيّما على الولايات المتّحدة، أصبحت تملك أكبر قوّة عسكريّة في المنطقة، فقد أخفقت في تحقيق دولة إسرائيل الكبرى بمفهوم الكلمة الحصريّ. على أنّ المهمّ هنا هو اضطرار إسرائيل إلى عقد تحالف دائم مع الولايات المتّحدة لكي تحافظ على تفوّقها العسكريّ. ولمّا كان للولايات المتّحدة مصالح إقليميّة خاصّة، فقد وجدت نفسها مدعوّة إلى

---

(٧٠) راجع في هذا الشأن:

Samaha Khoury, «La Palestine: Terre des promesses et d'ingérences», in: *Vous avez dit ingérence*, par Groupe T1, Editions du Giot, 1994, p. 165-199 (Par la suite: Khoury, *Terre des promesses et d'ingérences*).

(٧١) ثمّة تشابه بين تركيا وإسرائيل لجهة دور المؤسّسة العسكريّة في الحياة السياسيّة. فالمسؤولون السياسيّون الإسرائيليّون لا يتصرّفون من دون اعتبار وجهة نظر القادة العسكريّين. غير أنّ الفرق بين الدولتَين يكمن في أنّ النزعة الديموقراطيّة في إسرائيل أقوى منها في تركيا. وبالتالي، انحصر دور الجيش الإسرائيليّ في السياسة الاستراتيجيّة الأمنيّة والدفاعيّة.

الحفاظ عليها في وجه عوائق مختلفة. وبالتالي، احتاجت إلى تهديد عسكريّ مباشر ومستمرّ، قامت به إسرائيل، وحتّى إيران إبّان حكم الشاه. غير أنّ التحوّل الراهن هو أنّ الولايات المتّحدة تحافظ على مصالحها في الشرق بواسطة قوّتها العسكريّة الخاصّة[٧٢].

هذا الوضع المستجدّ، الذي فرض انتهاج طريق السلام الفعليّ، انعكس انقسامًا في صفوف السياسيّين الإسرائيليّين في شأن عمليّة السلام. ذلك بأنّه، من جهة، يترتّب على هؤلاء أن يتجاوبوا مع ظروف العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وهي ظروف عزّزتها نتائج حرب الكويت؛ ومن جهة ثانية، عليهم اعتبار موقف القوّات المسلّحة والمجموعات الصهيونيّة الدينيّة المتطرّفة، وهو موقف يتّسم بالتشدّد والتمسّك بخيار التفوّق العسكريّ[٧٣]. على أنّ هذا الانقسام يطال المجتمع الإسرائيليّ السياسيّ نفسه، ويدخله في حلقة شبه مفرغة. ولهذا السبب نرى، منذ سنوات عدّة، ضعف مواقف الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة وارتباكها، وآخرها حكومة باراك.

وحقيقة القول هو إنّ القوّات المسلّحة، كما المجموعات الدينيّة المتطرّفة، متأثّرة بنزعة عنصريّة عدائيّة لكلّ ما هو غير يهوديّ. ونلاحظ ترجمة هذه النزعة في خطاب المتطرّفين السياسيّ، وخطاب بعض القادة العسكريّين الذي يقوم على مفهوم الانتقام المضاعف. غير أنّ هذا الواقع خلق شرخًا متزايدًا في داخل المجتمع الإسرائيليّ، لأنّ الخطاب المتطرّف أخذ يحدّد، انطلاقًا من مقاييسه الخاصّة، مَن هو اليهوديّ الحقيقيّ، ومَن

---

(٧٢) راجع: Hawas, *The new alliance*

(٧٣) لا شكّ في أنّ انتهاء حرب تحرير الكويت أدخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة يصعب وصفها. لأنّها، كما سبق أن أشرنا أعلاه، تندرج في سياق النظام العالميّ الجديد الذي لم يتحدّد بعد. لذا، تبقى المنطقة مرشّحة للتغييرات، وفي الوقت نفسه، للسيطرة العسكريّة الأمريكيّة، بل والاقتصاديّة أيضًا. راجع:
Joseph Maïla, «Le Moyen-Orient dans l'impasse», in: *Etudes* (Décembre 1996), p. 581-592 (Par la suite: Maïla, *Le Moyen-Orient dans l'impasse*).

هو مزيّف. فكان، بالتالي، التميز الحادّ، في بنية المجتمع، بين اليهود البيض واليهود الأوروبيّين، الذين يسيطرون حاليًا على السياسة والجيش؛ واليهود الشرقيّين، الذين قطنوا فلسطين قبل تأسيس دولة إسرائيل. وفي الوقت نفسه، تُقصى جماعاتُ يهود الفلاشا (الأثيوبيّين)، واليهود السود (القادمين من الولايات المتّحدة)، من القرار السياسيّ[٧٤].

غير أنّ المؤشّرات الحاليّة تميل دفّة الميزان لصالح اليهود المطالبين بالسلام مقابل الأرض، وإن ترتّب التعامل مع هذه المؤشّرات بحذر شديد، ولا سيّما مع فوز شارون في الانتخابات الأخيرة. مهما يكن من أمر، يبدو أنّ حلم «إسرائيل الكبرى» قد انتهى عمليًا. ولكن، في ضوء انقسام المجتمع الإسرائيليّ، ألا يبدو التعاون العسكريّ مع تركيا محاولة لإعادة تجانس ذلك المجتمع، لكونه يضمن التفوّق العسكريّ الإسرائيليّ عن طريق خلق واقع جديد من شأنه أن يعزّز من هيمنة دولة إسرائيل اقتصاديًا؟ وبكلام آخر، ألّا يمكن أن يندرج ذلك التعاون في إطار «أيديولوجيّة صهيونيّة جديدة»، تهدف إلى السيطرة الاقتصاديّة، بعد إخفاق تحقيق «إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل؟[٧٥].

ب – السلام مع الفلسطينيّين والدول العربيّة

إنّ التحوّل الأساسيّ في القضيّة الفلسطينيّة، هو بداية «اعتراف إسرائيليّ» بحقوق الفلسطينيّين في فلسطين. ذلك بأنّ المؤرّخين والكتّاب والبحّاثة الذين غزّوا الفكر الصهيونيّ، تجاهلوا، طوال سنوات، أيّ حقّ للفلسطينيّين، الذين كان وجود مَن تبقّى منهم في فلسطين مستنكرًا[٧٦]. ولكن إذا كانت الظروف قد فرضت إخفاق تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى»، فليس من السهل، في ظلّ استمرار شريحة كبرى من اليهود في اعتبار فلسطين حقًّا طبيعيًا لهم، أن يحصل الفلسطينيّون على الأراضي التي

---

(٧٤) راجع في شأن المجموعات اليهوديّة: Duret, *Moyen-Orient*, p. 67

(٧٥) راجع: *Havas, The new alliance*

(٧٦) راجع: Khoury, *Terre des promesses et d'ingérences*, p. 192

يريدون أن يقيموا عليها دولتهم.

وعلى سبيل المثال، في أثناء مفاوضات مدريد، عام ١٩٩١، وإزاء احتجاج الفلسطينيّين على توطين اليهود السوفيات في أراضي الضفّة وغزّة، كان ردّ الليكود أنّ هذه مسألة إنسانيّة صرف، ولا علاقة لها بأزمة الشرق الأوسط. وفي الواقع، ليس من السهل أن يتخلّى الرأي العامّ الإسرائيليّ عن مفهوم «أرض الميعاد». لذا، بدت المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة متعسّرة، بل وعقيمة(٧٧).

غير أنّ تقدّمًا، ولو بطيئًا، سُجّل بعد حرب الكويت، مع طرح شعار «غزّة وأريحا أوّلًا»، الذي تبعته خطوات إيجابيّة وفترات جمود. وبصرف النظر عمّا إذا كانت المفاوضات في شأن وضع مدينة القدس، وإعلان دولة فلسطين، ستوصل إلى نتيجة إيجابيّة في وقت قريب، يبقى التحدّي الكبير قائمًا، وهو الاعتراف المتبادل بين المجتمعَين، بل بين إسرائيل وباقي الدول العربيّة.

فمن المثبّت أنّ التقارب بين دول المنطقة حتّى الآن لا يبدو ممكنًا. فانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، على سبيل المثال، لم يقرّب بين الشعب اللبنانيّ والشعب الإسرائيليّ، بل تبقى مشاعر العداء في أوجها. فلا عجب أن يتكلّم بعضهم على «ثنائيّة» dichotomie خطيرة هي في طور البروز في الشرق الأوسط(٧٨). ففي حين يتقابل رجال السياسة ويتباحثون، تكبر المسافة التي تفصل بين شعوب المجتمعات العربيّة والمجتمع الإسرائيليّ.

ونتيجة ذلك، نرى بعض المفكّرين في دول عربيّة، سبق أن أقامت

---

(٧٧) راجع: Khoury, *Terre des promesses et d'ingérences*, p. 193-194

(٧٨) راجع:

Joseph Maïla, «Israéliens et Palestiniens entre la peur et la paix», in: *Etudes* (Juin 2000), p. 725-728, ici: p. 728 (Par la suite: Maïla, *Israéliens et Palestiniens entre la peur et la paix*).

علاقات بإسرائيل، مثل مصر والأردنّ، يدعون إلى مواجهة إسرائيل ورفض التطبيع معها. أمّا في إسرائيل، فتبدو الحكومة المفاوضة ضائعة ومتردّدة بين تنازلات لا بدّ منها، وإيجاد ضمانات أمنيّة ثابتة[٧٩]. لا سيّما في غياب أيّ اتّفاق قريب مع سورية في شأن هضبة الجولان. وفي ظلّ هذه الأوضاع، ليس من الصعب أن نتنبّأ بأنّ «سلامًا باردًا سيؤدّي أكثر فأكثر إلى سياسات حذر واستراتيجيّات سيطرة»[٨٠].

لذا، يبدو التعاون العسكريّ بين تركيا وإسرائيل مرشّحًا لأن يتحوّل إلى حلف حقيقيّ يخدم سياسة الهيمنة ويُملي شروط السلام، في وقت تتردّد فيه الولايات المتّحدة على عقد معاهدة دفاعيّة مع إسرائيل في إطار اتّفاق شامل مع سورية، لأنّ مثل هكذا معاهدة ستهدّد مصالحها في المجتمعات العربيّة.

ج - قضيّة المياه

تكتسب قضيّة المياه، كما هو الحال مع تركيا، مكانة أساسيّة في عمليّة السلام بين إسرائيل والدول العربيّة. وليس خفيًّا أنّ هذه النقطة كانت في طليعة الأسباب التي آلت إلى إخفاق الرئيس الأمريكيّ كلينتون بإعادة تحريك المفاوضات بين دمشق وتل أبيب في آذار ٢٠٠٠. ذلك بأنّ سورية تطالب باسترجاع جميع أراضي الجولان من دون استثناء، وهذا يعني وصولها إلى بحر الجليل، الذي أصبح، بالنسبة إلى إسرائيل، مصدر مياهها الأساسيّ. كما يمثّل موضوع المياه أحد العوائق في المفاوضات بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين في شأن الضفّة الغربيّة، بسبب تعقيدات شبكات جرّ المياه وتقاسمها. كما أنّ مسألة الصلة بين مسكوب الليطانيّ والحاصبانيّ والأردنّ، ستُطرح، عاجلًا أم آجلًا، على طاولة المفاوضات[٨١]. وفي الواقع، بدأت وسائل الإعلام المحلّيّة والدوليّة

(٧٩) راجع: Maïla, *Israéliens et Palestiniens entre la peur la paix*, p. 728

(٨٠) راجع: Maïla, *Israéliens et Palestiniens entre la peur et la paix*, p. 728

(٨١) ينخفض مسكوب الليطانيّ انخفاضًا غير عاديّ في قسم مجراه المسمّى القاسميّة،=

تتكلّم في هذه الأيّام على اعتراضات إسرائيل في شأن استخدام لبنان مياه أنهره، وردود لبنان عليها[٨٢].

ولا شكّ أنّ المياه اكتسبت، في تاريخ إسرائيل، بُعدًا أمنيًّا. على سبيل المثال، «في ١٩١٩، أي بعد مرور ستين على نشر وعد بلفور عن يد بريطانيا الكبرى، قام حايم وايزمن، الذي أصبح بعد ذلك أوّل رئيس على إسرائيل، بإصدار رسالة إلى رئيس الوزراء البريطانيّ دافيد لويد جورج، يتذرّع فيها بالمتطلّبات الأساسيّة الدنيا لتحقيق الوطن القوميّ اليهوديّ... وأضاف: «مستقبل فلسطين الاقتصاديّ كلّه مرتبط بتموينه بالماء للريّ ولإنتاج الكهرباء. ولا بدّ أن تأتي التغذية بالماء، قبل كلّ شيء، من منحدرات جبل حرمون وينابيع الأردنّ ونهر الليطانيّ...»[٨٣]. على أنّ هذه النظريّة لم تتغيّر أبدًا، وستبقى إحدى النقاط الصعبة في محادثات السلام.

وقد دخلت تركيا على خطّ هذه القضيّة عندما اقترحت أن تزوّد إسرائيل بالمياه بواسطة شبكة أنابيب بحريّة، تشبه الشبكة التي تمدّ بها المياه إلى القسم الذي تحتلّه من جزيرة قبرص. وهذا المشروع، إذا أُنجز، يمكنه أن يدفع المفاوضات مع الفلسطينيّين إلى الأمام، ويلبّي جزءًا لا يستهان به من حاجة إسرائيل إلى المياه.

=يصل إلى ١٠٠ مليون من الأمتار المكعّبة. وثمّة افتراضات منها أنّ إسرائيل أقامت قناة جرفيّة لتحوّل المياه. على أنّ الراجح «هو افتراض جيولوجيّ. فإنّ مجرى الليطانيّ يمرّ بصخور كلسيّة شديدة التصدّع وكثيرة الثقب تساعد كثيرًا على التسرّب. وهذا يشكّل نوعًا من الخزّان الجوفيّ يصلح لتغذية ينابيع الحاصباني ودان التي تظهر ثانية. وبناء على هذا الافتراض، فإنّ مجرى الأردنّ الأعلى يُغذّى بالمياه التي يخسرها الليطاني في مجراه الأسفل. وإسرائيل، التي لها علم بهذا الأمر، منذ زمن بعيد على ما يبدو، تضخّ هذه المياه لتعجيل مسكوب الأردنّ»، بُراداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط، ص ٢١-٢٢.

(٨٢) راجع: النهار (١٧ آذار ٢٠٠١).

(٨٣) بُراداك، مشاكل المياه في الشرق الأوسط، ص ١٣.

٣. الساحة السياسيّة العربيّة إزاء التعاون التركيّ الإسرائيليّ

نظرًا إلى ضيق المجال، لا نسعنا أن نرسم صورة وافية للأوضاع العربيّة السياسيّة التي تتّصل، على نحو مباشر أو غير مباشر، بالموضوع الذي نحن بصدده. لذا، سنكتفي بإبراز أهمّ النقاط.

من المؤكّد أنّ ردود الفعل العربيّة تجاه التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ، التي أتت من قبل دول متفرّقة، تدلّ على تشتّت الساحة العربيّة سياسيًّا وعسكريًّا. فمصر وسورية هما البلدان الوحيدان اللذان عاوضا التعاون، في حين أنّ الأردنّ شارك، على أقلّه في أوّل مناورة بحريّة أُجريت في إطار التعاون، بصفة مراقب.

فضلًا عن ذلك، يبدو العالم العربيّ في مواجهة جبهات متعدّدة يمكن أن تشتعل تبعًا لتطوّر الظروف. فهنالك حالة الحذر بين بعض دول الخليج وإيران، ولا سيّما الجدل حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي تطالب الشارقة باستعادتها من الجمهوريّة الإسلاميّة. وهنالك، بالطبع، الجبهة مع إسرائيل، التي تعني بالدرجة الأولى حاليًّا، على ما يبدو، سورية ولبنان. ولا حاجة بنا إلى أن نذكّر هنا بالمواقف العربيّة المتناقضة بخصوص التطبيع مع إسرائيل. وهنالك أيضًا التوتّر الذي يشتدّ حينًا ويخفت حينًا بين العراق، من جهة، والكويت والسعوديّة من جهة ثانية[٨٤].

وثمّة مسألة شائكة تتّصل بموضوعنا أيضًا، هي وضع الأكراد في العراق في ظلّ الحماية الأمريكيّة والبريطانيّة. فمنطقة الحظر الجوّيّ التي فرضتها تلك القوّات إلى الجنوب من بغداد، شجّعت الأكراد، بمباركة أمريكيّة، على تشكيل ما يشبه مجلس نوّاب يضمّ ممثّلين عن الحزبَين

---

(٨٤) على سبيل المثال، جدّد الرئيس العراقيّ حملته على حكّام السعوديّة والكويت، واتّهمهما بأنّهما وراء استمرار الحصار على بلاده، وأنّهما يقتلان شعبه. راجع: النهار (٢٦ أيلول ٢٠٠٠).

الخصمَين، حزب كردستان الديموقراطيّ وحزب الوحدة الوطنيّة الكردستانيّ. كما ألّفوا أيضًا «حكومة».

ولكن هل يُعتبر ذلك خطوة نحو إعلان دولة كرديّة، وبالتالي تقسيم العراق؟ وما يمكن أن تكون نتائج مثل هكذا تطوّر خطير على باقي المنطقة؟ من المؤكّد أنّ جميع البلدان المعنيّة بالقضيّة الكرديّة، أي العراق وتركيا وإيران وسورية، لا تريد أن تتطوّر القوميّة الكرديّة[٨٥]. كما أنّ سورية تبدو أكثر البلدان اعتراضًا على ما يمكن أن يهدّد وحدة أراضي العراق. ولكن من الصعب التنبّؤ بما ستؤول إليه الأوضاع.

وفي الوقت عينه، لا تبدو البلدان العربيّة، التي بوسعها أن تقيم حلفًا في وجه التعاون التركيّ الإسرائيليّ، أي سورية والعراق ومصر وبعض الدول الأخرى، قادرة على تطوير تعاونها في هذا الاتّجاه، بسبب الصعاب الداخليّة في كلّ بلد منها، ونظرًا إلى الاختلاف في ما بينها في شأن السياسة الخارجيّة. فالعراق يبدو حاليًّا خارج المعركة، ولا يزال يعاني شيئًا من العزلة في العالم العربيّ. أمّا سورية ومصر، فوجهات نظرهما حول العلاقات مع إسرائيل وعمليّة السلام غير منسجمة تمامًا[٨٦]. فهل يصبح التعاون السوريّ العراقيّ، الذي يتزايد ويتطوّر أكثر فأكثر، نواةً للحلف العربيّ، أم أنّ الضغوطات الخارجيّة ستكون أقوى منه؟ وهل يمكن إيران أن تدخل طرفًا في مثل هكذا حلف عربيّ إسلاميّ؟

والسؤال الذي يُطرح أيضًا يتعلّق بموقف الولايات المتّحدة: ما دامت الولايات المتّحدة ترحّب بالتعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ، وترى فيه عاملًا إيجابيًّا في الشرق الأوسط، فهل ستمارس ضغوطًا على الأردنّ، وغيره من البلدان العربيّة التي تتمتّع فيها بنفوذ كبير، لتدخل فعليًّا

---

(٨٥) راجع: Maïla, *Le Moyen-Orient dans l'impasse*, p. 590-591

(٨٦) راجع: Havas, *The new alliance*

في ذلك التعاون؟ وكيف ستكون صورة الساحة العربيّة في تلك الحال؟

وفي المقابل، يمكن أن تتساءل هل ستساهم العلاقات التي قامت بين سورية وتركيا، منذ توقيع اتّفاق أضنه الأمنيّ في تشرين الأوّل ١٩٩٨ - وأدّت إلى تحسن التعاون الاقتصاديّ ورفع مستوى التبادل التجاريّ - في تخطّي حالة الشكّ والحذر التي تطبع مواقف البلدّين أحدهما تجاه الآخر[٨٧]. وفي الواقع، أُتبع الاتّفاق بخطوات انفتاح متبادل بين البلدين، كان منها الزيارة التي قام بها وزير الداخليّة السوريّ محمّد حربة إلى تركيا، ووقّع في أثنائها على اتّفاق تعاون أمنيّ مشترك «خصوصًا في مجالات تبادل المعلومات والخبرات ومكافحة تهريب المخدّرات والإرهاب والجرائم المنظّمة والتزييف والتزوير والهجرة غير المشروعة وتسهيل انتقال المواطنين بين البلدين»[٨٨]. واللّافت للنظر، في هذه الزيارة الأخيرة، أنّ الوزير السوريّ تعهّد «للشعب التركيّ بأنّ الأراضي السوريّة لن تكون مقرًّا للحركات الإرهابيّة التي تهدّد تركيا أو ممرًّا لها، وإعلانه أنّ سورية قرّرت إغلاق ملفّ «حزب العمّال الكردستانيّ» في شكل نهائيّ وحاسم»[٨٩]. وعلاوة على ذلك، لم يتطرّق الجانبان إلى البحث في موضوع أزمة المياه بينهما «رغم الاحتجاج السوريّ المقدّم للخارجيّة التركيّة والأهمّيّة البالغة التي تولّيها دمشق لمياه الفرات»[٩٠]. فهل يمكن أن نعتبر المبادرة السوريّة التي تعزّزت مع زيارة نائب الرئيس السوريّ أنفرة محاولة للالتفاف على التحالف التركيّ الإسرائيليّ؟ يبدو أنّ المؤشّرات تذهب في هذا الاتّجاه، لا سيّما وأنّ سورية قد «اقتنعت بأهمّيّة تركيا وموقعها الإقليميّ وبأن يكونا جنبًا إلى جنب في صناعة مستقبل المنطقة»[٩١].

---

(٨٧) راجع: الحياة (٢٨ أيلول ٢٠٠٠).

(٨٨) سمير صالحة، في: النهار (١٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠).

(٨٩) المرجع نفسه.

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) المرجع نفسه.

خاتمة

إنّ الكلام على مستقبل العلاقات التركيّة العربيّة، في ظلّ التعاون العسكريّ التركيّ الإسرائيليّ، يتطلّب إلقاء نظرة إلى الظروف التي أحاطت بولادة ذلك التعاون، وبالتحدّيات الإقليميّة والمحلّيّة في كِلا البلدَين المعنيّين، وبأوضاع العالم العربيّ الراهنة. ولقد حاولنا، في هذه الدراسة، أن نتبيّن هذه الأطر العامّة، لتمكّن، بالتالي، من أن ننظر إلى مستقبل العلاقات التركيّة العربيّة نظرة موضوعيّة بقدر الإمكان.

لذا، قسّمنا دراستنا إلى مقدّمة وثلاثة أقسام. أمّا في المقدّمة، فاستعرضنا مراحل التعاون وردود الفعل الفوريّة عليها. وقد اتّضح أنّ ردود فعل البلدان العربيّة المندّدة أتت من قبل سورية ومصر وليبيا فقط، في حين أنّ الأردنّ شارك، وإن بصفة مراقب، في أوّل مناورة بحريّة ضمّت سفنًا أمريكيّة وتركيّة وإسرائيليّة. كما أظهرت الولايات المتّحدة موافقتها ودعمها لإقامة ذلك التعاون وتطويره وتوسيعه، في وقت تميّزت به مواقف الدول الغربيّة بالصمت حيال ما يجري.

بعد ذلك حاولنا، في القسم الأوّل، أن نقرأ معاني التعاون انطلاقًا من ظاهرة «العولمة»، التي أخذت تتنامى مع انتهاء الحرب الباردة، وتعزّزت بعد حرب الكويت. وخلاصة هذه الظاهرة تكريس النظام الرأسماليّ الليبراليّ الحرّ، وحرّيّة التبادل الاقتصاديّ. ولكن في ظلّ غياب نظام عالميّ واضح يضمن العدالة بين الشعوب، تبقى القوّة العسكريّة ضامنة توجّهات العولمة. لذا، يبدو التعاون التركيّ الإسرائيليّ عاملًا حيويًّا يضمن للبلدَين مصالحهما المشتركة، ويفسح لهما في المجال ليفرضا وجودهما، في المدى البعيد، على سوق الشرق الأوسط.

أمّا في القسم الثاني، فتطرّقنا إلى تحدّيات إسرائيل وتركيا المحلّيّة والإقليميّة، التي منها ما يشجّع على التعاون المشترك بينهما، ومنه ما ينعكس سلبًا عليه. فمن الناحية التركيّة، يمكن التعاون أن يخدم تطوير جيشها وتحديثه في مواجهة قضاياها العالقة، مثل القضيّة الكرديّة ومسألة

المياه والمسألة القبرصيّة. كما أنّه يعزّز موقعها الاقتصاديّ في وقت يبدو انضمامها إلى الاتّحاد الأوروبّيّ مستبعدًا. غير أنّ التحدّي الأبرز الذي يهدّد استمرار التعاون يأتي من التيّار الإسلاميّ التي تثبّت قوّته الشعبيّة في وجه نظام يقوم فيه الجيش بالدور الرئيسيّ.

وفي ما يختصّ بإسرائيل، فالتعاون يخدم توجّهها الجديد الذي يرافق ظاهرة العولمة، وهو التحوّل من «صهيونيّة سياسيّة» تسعى لإقامة إسرائيل الكبرى، إلى «صهيونيّة اقتصاديّة»، تهدف إلى السيطرة على أسواق الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، من شأن التعاون أن يخلق وضعًا عسكريًّا جديدًا يحافظ على تفوّقها العسكريّ، ومكانتها كقوّة مُهدِّدة، في وقت يترتّب فيه على حكومتها أن تتخلّى على الأرض في مقابل السلام.

وكان لا بدّ لنا من أن نتوقّف، في قسم ثالث، عند أوضاع البلدان العربيّة في وجه التعاون التركيّ الإسرائيليّ. فأشرنا إلى تفتّت العالم العربيّ وانهماكه في مواجهات متنوّعة، بدءًا بالخليج، مرورًا بالقضيّة الكرديّة في العراق، وصولًا إلى مشاكل سوريّة مع كلّ من تركيا وإسرائيل. ونظرًا إلى هذا الواقع، يبدو أنّ العلاقات السوريّة العراقيّة، التي تتحسّن بتزايد، يمكن أن تؤسّس لنواة حلف يقف. على المدى البعيد، في وجه الخطر التركيّ الإسرائيليّ.

صدر عن دار المشرق